خبر: قانون الدين العام الكويتي سيساعد في تنويع قاعدة تمويل الحكومة

دبي، الإمارات العربية المتحدة (إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية) – 2025/3/17: وافق مجلس الوزراء الكويتي في 13 مارس 2025 على مشروع قانون بشأن التمويل والسيولة، الذي - رهنًا بتصديق أمير الكويت - سيسمح للحكومة بإصدار الديون مرة أخرى في أسواق رأس المال الدين. ومن وجهة نظرنا، سيسهم هذا القانون في تنويع مصادر تمويل الحكومة لأغراض تمويل المالية العامة. ولم تُصْدِر الكويت أي ديون منذ انتهاء قانون الدين السابق في عام 2017.

ووفقًا لتقديراتنا سيظل العجز المالي الرئيسي في الكويت مرتفعًا، حيث إنه سيتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2027، نتيجةً لالتزامات الإنفاق الكبيرة الناتجة في المقام الأول عن فاتورة الأجور الضخمة والضغوط على أسعار النفط والإيرادات المالية. وقد عدّلنا مؤخرًا توقعاتنا لسعر خام برنت للفترة 2025-2027 إلى 70 دولارًا أمريكيًا للبرميل في المتوسط، من 75 دولارًا للبرميل في السابق. ونتوقع أن تُقدِم الحكومة على إصدار ديون جديدة تدريجيًا. وبناءً على ذلك ووفقًا للسيناريو الأساسي لدينا، نتوقع أن يرتفع إجمالي الدين الحكومي العام إلى 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027، من 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، وهذا يعني أن إجمالي الدين الحكومي العام في دولة الكويت سيظل منخفضًا مقارنةً بنظيراتها.

ورغم أن قانون التمويل الجديد سيسهم في تقليل عمليات السحب من الأصول لتمويل العجز، فإنه من المرجح أن تؤدي إصدارات الديون القادمة إلى زيادة عبء خدمة الدين على الكويت قليلًا من مستواها الحالي المنخفض للغاية. مع ذلك، فإننا نتوقع أن تظل نسبة نفقات الفائدة إلى الإيرادات الحكومية أقل من 5% من الإيرادات الحكومية خلال الفترة 2025-2027، حيث إننا لا نتوقع أن يكون حجم إصدارات الديون كبيرًا في المدى القصير.

وتدعم الأصول السائلة الضخمة التي جُمعت منذ الخمسينيات من القرن الماضي من خلال صناديق الثروة السيادية في البلاد، التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، تصنيفاتنا الائتمانية للكويت (A-1/مستقرة/A+). ونتوقع أن يظل صافي أصول الحكومة العامة في الكويت قويًا للغاية، بمعدل 500% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2027، على الرغم من الزيادة المتوقعة في الديون.

البحوث ذات الصلة

- إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية تعدل افتراضاتها لأسعار النفط والغاز نظرًا لحالة عدم اليقين بشأن الظروف الجيوسياسية وأساسيات السوق، 2024/3/6
- تحليل شامل، الكويت، 2024/12/9

محلل الائتمان الأول

جولي بارجاونكار

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 4 372 7167

juili.pargaonkar@spglobal.com

محلل الائتمان الثاني

رافي بهاتيا

لندن، المملكة المتحدة

+44 20 7176 7113

ravi.bhatia@spglobal.com

ذهبية غوبتا

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 4 372 7154

zahabia.gupta@spglobal.com

هذا التقرير لا يعتبر تصنيفًا ائتمانيًا.

النسخة الرسمية لهذا البيان الصحفي هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثّل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دومًا. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.

The official version of this media release is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail. The translation has been produced for convenience only.

العنوان الأصلي لهذا التقرير:

Kuwait's Public Debt Law Will Help Diversify The Government's Funding Base

يمكنكم الاطلاع على التقرير الأصلي باللغة الإنجليزية على منصاتنا الإلكترونية.

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل، أو إجراء هندسة عكسية، أو إعادة إنتاج، أو توزيع أي محتوى (بما في ذلك التصنيفات، والتحليلات ذات الصلة بالائتمان، والبيانات أو التقييمات، أو النماذج، أو البرمجيات، أو التطبيقات الأخرى، أو الناتج عنها) أو أي جزء منه (المحتوى) بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في قاعدة بيانات، أو أنظمة استعادة البيانات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها مجتمعةً "إس آند بي"). ولا يجوز استخدام المحتوى لأغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. ولا تضمن وكالة "إس آند بي" ولا أي مزود طرف ثالث، وكذلك المديرون، أو المعاملون، أو المساهمون، أو الموظفون، أو العملاء (المشار إليهم مجتمعين "أطراف إس آند بي") دقة، أو شمولية، أو حداثة، أو توافر المحتوى. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية عن أي خطأ، أو سهو (إهمال أو غيره)، بصرف النظر عن السبب، تجاه النتائج الحاصلة نتيجةً لاستخدام المحتوى، أو تجاه أمن وحفظ البيانات المدخلة من قبل المستخدم، ويُقدّم المحتوى على أساس "كما هو". ويخلي "أطراف إس آند بي" مسؤوليتهم عن أي من وجميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات لقابلية التسويق، أو الجاهزية لغرضٍ أو استخدامٍ معين، أو الخلو من الفيروسات، أو أخطاء أو خلل في البرمجيات، أو عدم انقطاع المحتوى عن العمل، أو بأن المحتوى سيعمل مع أي تكوين من الأجهزة أو البرمجيات. ولا تتحمل "إس آند بي" بأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار، أو تكاليف، أو نفقات، أو أتعاب قانونية، أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الدخل، أو خسارة الأرباح، أو تكاليف الفرص، أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) المباشرة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو الرادعة، أو التعويض، أو العقابية، أو الخاصة، أو اللاحقة ذات الصلة بأي استخدام للمحتوى حتى في حال الإشارة إلى إمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

قد يُستعان بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لإنشاء بعض المحتوى. ويخضع المحتوى المنشور الناتج عن استخدام أو معالجة أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لصياغة ومراجعة وتحرير وموافقة موظفي "إس آند بي."

يعتبر ما يتصل بالائتمان والتحليلات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات، والبيانات الواردة في المحتوى تصريحات عن الرأي بتاريخ صدور هذه التصريحات وليست بيانات إثبات وقائع. ولا تعتبر آراء وكالة "إس آند بي"، وتحليلاتها، وقرارات إقرار التصنيف (المفصلة أدناه) توصيات لإجراء عمليات شراء، أو الاستحواذ، أو بيع أي سندات، أو لاتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول صلاحية أي ورقة مالية. ولا تلتزم وكالة "إس آند بي" بتحديث محتوى المنشورات بعد النشر بأي شكل أو صيغة كانت. ولا يجوز الاعتماد على المحتوى ولا يعتبر بديلًا عن مهارات، ورأي، وخبرة المستخدم، و/أو إدارته، و/أو الموظفين، و/أو المستشارين، و/أو العملاء عند القيام بالاستثمار أو اتخاذ قرارات أعمال أخرى. لا تعمل "إس آند بي" كشركة وكيلة أو مستشار استثماري باستثناء المناطق المسجلة بها كذلك. وفيما حصلت "إس آند بي" على المعلومات من مصادر يمكن الاعتماد عليها من وجهة نظرها، إلا أنها لم تُجرِ التدقيق والعناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تلقتها. قد تُنشر مواد ذات صلة بالتصنيف الائتماني للعديد من الأسباب لا تعتمد بالضرورة على إجراء اتخذته لجنة التصنيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر التحديث الدوري للتصنيف الائتماني والتحليلات المرتبطة به.

وإلى الحد الذي تسمح به السلطات الرقابية لوكالة التصنيف بإجراء إقرار لتصنيف ائتماني في اختصاص قضائي واحد صادر عن اختصاص قضائي آخر لأغراض تنظيمية محددة، تحتفظ وكالة "إس آند بي" بحق تعيين، أو سحب، أو تعليق هذا الإقرار في أي وقت بقرار مطلق منها. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية ناجمة عن التعيين، أو السحب، أو تعليق الإقرار، وكذلك أي مسؤولية عن أي أضرار ناجمة عما ذكر أعلاه.

تفصل وكالة "إس آند بي" بين بعض أنشطة وحدات أعمالها بهدف الحفاظ على استقلالية وموضوعية نشاطاتها ذات الصلة. وبالتالي، فإن بعض وحدات أعمال "إس آند بي" تتوافر لديها معلومات لا تتوافر لدى وحدات أعمال أخرى. وتتّبع وكالة "إس آند بي" سياسات وتتخذ إجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة ذات الصلة بكل عملية تحليلية.

قد تتلقى "إس آند بي" تعويضات عن تصنيفاتها وبعض التحليلات، عادة ما تكون من جهات مُصدرة أو وكلاء تأمين للأوراق المالية أو من المدينين. تحتفظ "إس آند بي" بحقها في نشر آرائها وتحليلاتها. تنشر وكالة "إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" التصنيفات والتحليلات العلنية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت www.spglobal.com/ratings :(بدون رسوم) و www.ratingsdirect.com(اشتراك)، وقد تُنشر بوسائل أخرى، بما في ذلك منشورات "إس آند بي" والموزعين الآخرين. للمزيد من المعلومات حول رسوم التصنيف يمكنكم زيارة الرابط الإلكتروني التالي: www.spglobal.com/usratingsfees.

أي كلمات مرور / معرفات مستخدم صادرة عن "إس آند بي" للمستخدمين مخصصة لمستخدم واحد ولا يجوز استخدامها إلا من قبل صاحب العلاقة. لا يُسمح بمشاركة كلمات المرور / معرفات المستخدم ولا الوصول المتزامن عبر نفس كلمة المرور / معرف المستخدم. لإعادة طباعة البيانات أو المعلومات أو ترجمتها أو استخدامها بخلاف ما هو مذكور هنا، يمكنكم الاتصال بوكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية»، خدمة العملاء، ووتر ستريت 55، نيويورك، NY 10041، هاتف: 7280 438 212 (1) أو عبر البريد الإلكترونيresearch_request@spglobal.com :

"ستاندرد آند بورز"، و"إس آند بي"، و"ريتنجزداريكت" جميعها علامات تجارية مسجلة لوكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة".